وقبلت صح استحسانا لما مر وأيا ما أدى ممن تركه
ثم رجع على الآخر لأنه متبرع ويجبر على القبول لأن الحوائج
فرع كاتب نصف عبده فأدى الكتابة عتق
نصفه وسعى في بقية قيمته وقالا العبد
كله مكاتب على ذلك المال وله تأخذها وأيهما
القدر بي باب كتابة العبد المشترك
عبد لشريكين أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب
حظه بألف وقبض بدل الكتابة فكاتب الشريك
المأذون لم ينفذ في حظه فقط عند الإمام لتجزي
الكتابة عنده وليس لشريكه فسخه لأنه وإن
قبض بعضه بعض الألف فحر فالقبض وضع كله للتقابض
لأنه لو رد بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الألف عتق
حظ القابض لأنه بين شريكين كاتباها فوطيها
أحدهما فولدت فادعاه الواطئ ثم وطيها الشريك
الآخر فولدت فادعاه الواطئ الثاني صحت دعوته
لقيامه بملكه ظاهرا خلافا لهما فإن عجزت بعد ذلك
حلت الكتابة كما لو لم تكن وحينئذ هي في الحقيقة
أم ولد الأول لتزوال المانع من الاستيلاد ووطيه سابق
وضمن الأول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
وضمن شريكه عقرها كاملا لوطيه أم ولد الغير
حقيقة وقيمة الولد أيضا وهو ابنه لأنه بمنزلة
الغرور وأيما من الشريكين رفع العقد فهو إقالة
صح أي قبل العجز لاختصاصها بها فإذا عجزت تردد

المولى

للمولى وإن دبر الثاني فولاؤها بينهما والسعاية تحالفا
فعجزت بطل التدبير وضمن الأول للشريكه نصف
قيمتها ونصف عقرها والولد للأول وهي أم ولده
وإن كاتباها أحدهما بعد الآخر فعجزت ضمن
المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن
بما غرم لها إن استقر ان السيد كان أعتق المعتق
يرجع عنده لأحدهما فرع عبد لرجلين دبره
أحدهما ثم جره الآخر جنايتين أو عكسا أعتق المدبر
أيهما شاء واستسعى في المصورتين وضمن شريكه في
الأولى فقط والله تعالى أعلم باب موت
المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن أداء نجم
أن كان لما يسعى إليه لم يعجزه الحاكم إلى ثلاثة
أيام لأنها مدة قريبة لا يلحق الإعذار والإعجاز
الحاكم في الحال فسخها بطلب مولاه أو فسخ مولاه
برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالولاء للفسخ
بغير رضاه وملك المكاتب فسخها مطلقا في الجائزة
والفاسدة وإن لم يرض المولى وعاد رقه بفسخها
وما في يده لمولاه والمكاتب إذا مات وله ما ليس
بالبدل لم تفسخ وقوديه كتابته من ماله وحلت بقيته
فإن خرج من أجزامياته كأن أعتق بعتق أولاده المولودين
في كتابته لأقلهما والباقي من ماله ميراث لورثته
ولو لم يترك إلا ولدا ولد في كتابته ولا وفاء
بقيمة كتابته وسعى الابن في كتابة أبيه على نجومه

فرع قال قاضيخان في شرح
الجامع الصغير منافع المهلوك تكون
مع الاستسعاء بالبيع والإسلام
وقضاء الدين من ماليته بعد الموت
وبالتدبير بقوة منفعته واحدة
وهي الوطء فتوزع القيمة على
ذلك فيكون قيمة المدبر ثلثي قيمته
قنا وقيمة أم الولد ثلث قيمتها قنة
اهـ وقد سبق أن قيمة المكاتب تعتبر قنا لأنه حر يدا أصلا رقبة
والله تعالى أعلم اهـ ملخصا

Copyright © King Saud University